

الدراسات السابقة

1. دراسة محمد فداء الدين عبدالمعطي بهجت، وعبدالله قاسم يمانى، 1990م (الأثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح العام على مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة الى محاولة قياس الأثر الذي يمكن أن يحدثه تطبيق معيار العرض والإفصاح العام على مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة السعودية والإيضاحات المرفقة بها. تناولت مشكلة الدراسة مدي إلزام شركات المساهمة العامة بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام، بعد ما أصبح مرجعاً رسمياً يسترشد به جميع المحاسبين القانونيين المرخص لهم بالعمل في المملكة، ومعدّي التقارير المالية لهذه الشركات. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع نشأة الإفصاح المحاسبي، والمنهج الاستنباطي والاستقرائي لتحديد أبعاد المشكلة واختبار الفرضيات، والتحليل الوصفي لإستمارة الإستبانة. توصلت الدراسة الى نتائج منها، أن معيار العرض والإفصاح العام الذي أصدرته وزارة التجارة السعودية يؤدي الى تحسين وتطوير نوعية المعلومات المتاحة من خلال القوائم المالية المقدمة، وأن غالبية الشركات لا تلتزم بتطبيق جميع فقرات المعيار، الأمر الذي يؤدي الى صعوبة المقارنة بين القوائم المالية. أوصت الدراسة بضرورة تقديم مزيد من البحوث في مجال الإفصاح وبصورة مستمرة لبيان التعديلات التي تقتضيها ظروف التطبيق الكامل للمعيار، بإعتبار أن عملية وضع المعايير المحاسبية عملية مستمرة وتخضع للإضافة والإستبعاد المستمر.

2. دراسة د. محمد أحمد الحسيني، 1992م (مدي تطبيق الإفصاح عن العناصر غير العادية (أو العرضية) بقائمة الدخل طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام في المملكة العربية السعودية)⁽²⁾.

تعرضت الدراسة الى مشكلة عدم إلزام الشركات السعودية بنصوص الإفصاح المالي عن العناصر غير العادية التي أوجبها معيار العرض والإفصاح العام، واختلاف الشركات في تبويب هذه العناصر، وتأثير نوع النشاط الذي تمارسه هذه الشركات على تبويب هذه العناصر، وهدفت الدراسة الي التعرف على مدي إلزام الشركات المساهمة السعودية بنصوص الإفصاح المالي عن عناصر قائمة الدخل غير العادية في ظل معيار العرض والإفصاح العام الذي أصبح ملزماً من قبل الجهات الرسمية. استخدمت الدراسة الأسلوب الإحصائي لإختبار الفرضيات. من نتائج الدراسة، أن الإفصاح المالي عن العناصر غير العادية بالشكل الكافي والموقوت يشكل أهمية بالنسبة للمستثمرين أكبر من معظم العناصر الأخرى التي تظهر بقائمة الدخل، وأن عدم إظهار هذه العناصر في مكانها الخاص بقوائم الدخل وبالتفصيل اللازم يجعل من الصعب على المستثمر التفرقة بينها وبين العناصر العادية للأرباح والخسائر، الأمر الذي يؤدي الى عدم قدرته على تقدير السيولة المالية والنقدية للشركة، وأن الشركات المساهمة لم تلتزم بمتطلبات الإفصاح المالي عن العناصر غير العادية حسب تعليمات المعيار، وهناك تأثير لنوع النشاط على تبويب العناصر غير العادية بقائمة الدخل. كما أن إظهار هذه العناصر بالتفصيل تحت عنوان (العناصر غير العادية) يعمل على تكامل الإفصاح للبيانات المالية المنشورة. أوصت الدراسة بإلزام

(1) محمد فداء الدين عبدالمعطي بهجت، عبدالله قاسم يمانى، الأثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح العام علي مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، (السعودية: جامعة الملك سعود، مجلة العلوم الإدارية، المجلد الثاني، العدد الأول، 1990م).

(2) د. محمد أحمد الحسيني، مدي تطبيق الإفصاح عن العناصر غير العادية (أو العرضية) بقائمة الدخل طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام في المملكة العربية السعودية، (الرياض: مجلة الإدارة العامة، العدد 75، 1992م).

الشركات المساهمة بإرفاق بيانات ومعلومات تفصيلية مكملة للتقارير المالية عن البنود غير العادية، والزام مراجعي الحسابات بالتقرير عن ذلك صراحةً .

3. دراسة محمد مطر، 1993م (أهمية الإتساق في تطبيق معايير المحاسبة الدولية)⁽¹⁾.

تطرقت الدراسة الى تحديد أبعاد مشكلة التنوع في الممارسات المحاسبية المتبعة على المستوى الدولي، وتحليل وتقويم إنعكاساتها على موضوعية المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية المنشورة للمتعاملين في أسواق المال الدولية. هدفت الدراسة الى تشخيص المعوقات التي تحول دون تحقيق الإتساق بين المعايير المحاسبية المطبقة بين الدول المختلفة. تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجود قوانين ولوائح تلزم الشركات متعددة الجنسية بإتباع المعايير الدولية، وعدم تعرض المعايير لنواحٍ جوهرية وهامة في الدول الملزمة بتطبيق هذه المعايير، من ضمنها تعدد البدائل والخيارات في قواعد القياس والإفصاح المحاسبي، مما يوفر فرصاً واسعة للإختلاف في التطبيق من قبل المحاسبين وما ينتج عنه من آثار سلبية تحد من قابلية البيانات والمعلومات المحاسبية للمقارنة. إتبعت الدراسة المنهج التاريخي والإستنباطي والإستقرائي، وتوصلت الدراسة الى نتائج منها، أن الدول النامية مازالت بلا معايير مهنية تحكمها ، مما يترك الممارسات في تلك الدول بلاضوابط، وأن الدول التي تحتكم الى المعايير الدولية تعاني من تنوع الممارسات والبدائل التي تسمح بها المعايير نفسها، الأمر الذي ينعكس سلباً على مصداقية القوائم والتقارير المالية المعدة بموجب هذه المعايير مما يفقدها خاصية المقارنة، وأوصت الدراسة بأهمية وجود آلية دولية تعمل على تحقيق الإتساق في المعايير، والتكامل ما بين المعايير الوطنية والإقليمية والدولية على أن تكون هذه الآلية مقبولة قبولاً عاماً من المهنيين في مختلف أنحاء العالم، وأن تعمل على تجسير الهوة الواسعة بين المعايير الوطنية من جهة، والمعايير الدولية من جهة أخرى، أما في حالة عدم وجود معايير وطنية على هذه الآلية السعي لإقناع الجهات المسؤولة في الدولة المعنية بضرورة إصدار التشريعات التي تلزم المهنيين بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، أو الإسترشاد بالمعايير الدولية في وضع المعايير الوطنية .

4. دراسة عبدالله أحمد طه حسين، 1998م (أثر الإفصاح المحاسبي في إتخاذ قرارات الإستثمار في الأوراق المالية)⁽²⁾.

تناولت الدراسة مفهوم الإفصاح في الفكر المحاسبي، والعوامل المؤثرة فيه، ومتطلباته وإظهار مصادر ونوعية المعلومات اللازمة للمستثمر في الأوراق المالية، وتقويم الإفصاح المحاسبي في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وتعرضت مشكلة الدراسة الى كيفية تحديد أسعار الأسهم في سوق التداول على أساس علمي في ظل بدائل القياس والتقويم التي تتبعها الشركات، وتأخير إصدار التقارير المالية وأثره على ملائمة المعلومات المحاسبية لإتخاذ قرارات الإستثمار، بالإضافة الى عدم وجود قوانين ملزمة لتحديد حدود الإفصاح في القوائم والتقارير المالية السنوية. إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والإستنباطي والإستقرائي والتحليل الوصفي، وتوصلت الدراسة الى نتائج منها، أن الإفصاح هو العلانية والنشر للبيانات والمعلومات المالية التي تساعد على

(1) محمد مطر، أهمية الإتساق في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، (عمان: مجلة أبحاث البرموك، المجلد 9، العدد 4، 1993م).

(2) عبدالله أحمد طه حسين، أثر الإفصاح المحاسبي في إتخاذ قرارات الإستثمار في الأوراق المالية، (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 1998م).

فهم المعلومات التي تحويها التقارير المالية وأن الإفصاح المحاسبي يشكل ركناً أساسياً في نظرية الإعلام والاتصال المحاسبي، بالإضافة الى تباين درجة الإفصاح في القوائم والتقارير المالية في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بسبب عدم الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي السوداني رقم (1) الإفصاح عن السياسات المحاسبية. أوصت الدراسة بضرورة تطبيق معيار الإفصاح السوداني، والقيام بدراسة ميدانية لتقويم مدى توافر المتطلبات الواقعية للمستخدمين الرئيسيين فيما يخص العرض والإفصاح العام، ومعاينة الشركات التي تتأخر في إصدار التقارير السنوية، وتشجيع الشركات على نشر تقارير ربع ونصف سنوية لمساعدة المستخدمين في الحصول على المعلومات المالية الملائمة .

5. دراسة فؤاد توفيق ياسين، 2000م (دور معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في تحديد الوعاء الضريبي في الشركات متعددة الجنسية في ظل قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (14) لسنة 1995م)⁽¹⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في أن غياب دور الجمعيات المهنية والمؤسسات الحكومية في إيجاد معايير للمحاسبة والمراجعة تنظم عمل الشركات متعددة الجنسية، يترك مجال الاختيار واسع أمام هذه الشركات في الدول النامية لاختيار الطرق والممارسات المحاسبية التي تلائم كل منها لتحقيق التهرب الضريبي، وأن التباين في الممارسات المحاسبية ومستويات القياس والإفصاح وعرض البيانات المالية، يؤدي الى التباين في تحديد الوعاء الضريبي. هدفت الدراسة الى التعرف بالشركات متعددة الجنسية، وإبراز السمات المميزة لها، وعرض المشاكل المحاسبية التي تواجه هذه الشركات، مثل التباين في تطبيق معايير المحاسبة، وأسس توحيد القوائم المالية لهذا النوع من الشركات، وتسلط الضوء على المشاكل الضريبية التي تواجه هذه الشركات وكيفية معالجتها، وتحديد دور معايير المحاسبة الدولية في تحديد الربح المحاسبي والضريبي لهذه الشركات. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والإستنباطي والإستقرائي والتحليل الوصفي، وإتباع أسلوب دراسة الحالة لإختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة الى نتائج منها، أن الشركات متعددة الجنسية لا تلتزم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في معالجة المشاكل المحاسبية والضريبية، وأن هنالك إختلاف كبير في الممارسات والطرق المحاسبية والإفصاح عن السياسات المحاسبية وعرض البيانات المالية، الأمر الذي يؤثر على الوعاء الضريبي لهذه الشركات، وأوصت الدراسة بأن تلزم دائرة الضرائب بالأردن هذه الشركات بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والمعتمدة من قبل الجهات المهنية في المملكة الأردنية، وأن يلتزم القضاء بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية عند النظر في قضايا ضريبة الدخل المرفوعة ضد هذه الشركات، وإلزام هذه الشركات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وعلى المراجع الخارجي أن يبدي رأياً محايداً عن إلتزام هذه الشركات بالمعايير الدولية وأنها إتبعت سياسة الإفصاح الكامل عن كل مايتعلق بحقيقة أوضاع الشركة المالية ومركزها المالي.

6. دراسة محمد عبده نعمان علي، 2001م (المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية بين واقع الممارسة وطموح التطبيق)⁽¹⁾.

(1) فؤاد توفيق ياسين، دور معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في تحديد الوعاء الضريبي في الشركات متعددة الجنسية في ظل قانون ضريبة الدخل رقم (14) لسنة 1995م، (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2000م).
(1) محمد عبده نعمان علي، المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية بين واقع الممارسة وطموح التطبيق، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001م).

تناولت الدراسة درجة تطبيقات المصارف الإسلامية لأربعة معايير من ضمنها معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في كل من السودان واليمن والبحرين، وهدفت الدراسة الى التعرف على واقع تطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية والمؤثرات التي تحول دون التطبيق لهذه المعايير في الدول المذكورة. تعرضت مشكلة الدراسة الى قياس مستوي تطبيق المصارف الإسلامية لهذه المعايير في كل من السودان واليمن والبحرين، والمعوقات التي تحد من القيام بتطبيق هذه المعايير. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والإستنباطي والإستقرائي والتحليل الوصفي، ومن نتائج الدراسة أن درجة تطبيق المصارف لهذه المعايير ضعيفة جداً، وأن عدم التطبيق يرجع في الأساس الى إدارات المصارف لعدم تجاوبها مع المعايير الإسلامية. أوصت الدراسة بضرورة تشجيع إدارات المصارف موظفيها على تطبيق هذه المعايير، وعلى هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية إصدار الدوريات وإقامة الندوات والدورات التدريبية لموظفي المصارف الإسلامية بخصوص هذه المعايير، بالإضافة الى التواصل مع المصارف في مختلف الدول العربية والإسلامية للتعرف على الصعوبات التي تواجه عملية التطبيق والعمل على إيجاد الحلول اللازمة.

7. دراسة صلاح على أحمد محمد، 2002م (المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الإستثمار في سوق المال)⁽²⁾.

تعرضت الدراسة الى فحص العلاقة بين مخاطر الإستثمار السوقية والمخاطر المرتبطة بالمعلومات المحاسبية ومدى تأثير ذلك علي قرارات الإستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية. هدفت الدراسة الى تحديد أهمية المعلومات المحاسبية المؤثرة على مفاضلة المستثمر للبدائل الإستثمارية في الأوراق المالية، وتحليل العلاقة بين مخاطر الإستثمار في الأوراق المالية والمخاطر التي يتعرض لها السوق بصورة كاملة. تمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، والتي يعاني منها متخذي قرارات الإستثمار في الأوراق المالية، وعدم كفاية الإفصاح المحاسبي الملائم للمستثمر بالسوق، بإعتباره لا يرقى الى مستوي الإفصاح المطلوب والمتعارف عليه، ومحاولة ربط المعلومات المحاسبية بمحددات الإستثمار، المتمثلة في عوائد الإستثمار والأرباح المحاسبية ودرجة مخاطرتها، وتطبيق ذلك علي سوق الخرطوم للأوراق المالية. إعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي والإستنباطي، والإستقرائي لإختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة الى نتائج منها، أن جودة المعلومات المحاسبية ترتبط بمدى ملاءمتها في إتخاذ القرارات الإستثمارية في الأسواق المالية، بإعتبار أن المعلومات المحاسبية هي الأكثر منفعة في إتخاذ القرارات في مجال الإستثمار، وأن المعايير المحاسبية لها دور مهم لمتخذ القرار الإستثماري في سوق الأوراق المالية، كما لها دور فعال في إعداد ونشر القوائم المالية، وأن إتساق المعايير المحاسبية يؤدي الى تقليص الفجوة بين الأساليب والممارسات المحاسبية المطبقة، وأن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمعلومات العامة الأخرى له دور بارز ومهم في ترشيد قرارات الإستثمار مما يؤدي الى تفعيل كفاءة السوق، وأوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق معايير محاسبية تلائم طبيعة واحتياجات المستخدمين، وضرورة التركيز علي قائمة التدفقات النقدية، وذلك لتأثيرها علي قرارات الإستثمار،

(2) صلاح علي أحمد محمد، المعلومات المحاسبية وأثرها علي قرارات الإستثمار في سوق المال، (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2002م).

وتأهيل كوادر للقيام بالتحليل المالي عبر مراكز بحثية، أو مكاتب متخصصة، أو صحف تخدم هذا الغرض، لتضيق هذه العملية بعداً مؤثراً علي كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية، بالإضافة الى ضرورة مراجعة قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 1994م، لإستيعاب متطلبات تنشيط كفاءة السوق، خاصةً فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي الكافي للمعلومات المحاسبية المنشورة، وشروط الإدراج.

8. دراسة مصطفى نجم البشاري علي، 2002م (مدي ملائمة معايير المحاسبة والمراجعة الدولية لتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية)⁽¹⁾.

تناولت الدراسة واقع تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والمحلية من قبل المؤسسات والشركات المساهمة العامة المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، والقاء الضوء على مراحل التطور الفكري لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية، وأهمية تنظيم السياسة المحاسبية، ووضع المعايير، والعوامل المؤثرة في قرار إختيار السياسة المحاسبية، وتطور مهنة المراجعة والمحاسبة في السودان، ومن أهداف الدراسة التعرف على مدي إلتزام الشركات المساهمة في سوق الأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح الدولية، ومدي تطور نوعية الإفصاح في القوائم المالية لتوافق متطلبات معايير المحاسبة والمراجعة الدولية. تعرضت الدراسة الى مشكلة نقص المعلومات للمستثمر في الدول النامية ومحدودية البيانات والمعلومات المحاسبية، والطرق التي يتم بها عرض القوائم والتقارير المالية، بالإضافة الى ضعف إلتزام جميع الشركات المدرجة في السوق بمتطلبات المعايير المحاسبية خاصة تلك التي تتعلق بالإفصاح ومعايير سوق المال. إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والإستنباطي والإستقرائي والتحليل الوصفي، وتوصلت الى نتائج منها، أن معايير المحاسبة والمراجعة الدولية لها دور مهم وفاعل في تنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية، وأن هنالك إلتزام غير كافي بالمعايير المعتمدة والمطبقة من قبل الشركات المدرجة بالسوق، وأن دور المراجعين القانونيين ولجنة المحاسبين القانونيين السودانية ضعيف للحد البعيد ولا تسهم في عملية الإلزام بتطبيق المعايير المحاسبية بصورة تحقق أهداف مستخدمي القوائم والتقارير المالية. أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير معايير المحاسبة والمراجعة السودانية لتواكب المستجدات والتطورات للمائلة محلياً ودولياً ، وضرورة إلتزام شركات المساهمة بتقديم قوائم وتقارير مالية تتوفر فيها معلومات تتصف بالملاءمة والموثوقية وقدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية لتمكن المستثمرين من إتخاذ قرارات بيع وشراء الأسهم، وإلزام الشركات بالإفصاح عن تنبؤات الإدارة عن الأرباح المستقبلية والسياسات المحاسبية الهامة والمتبعة في إعداد ونشر التقارير المالية.

9. دراسة عدنان بن عبدالله الملحم، 2003م(معوقات وأسباب عدم الإلتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية)⁽¹⁾.

تمحورت مشكلة الدراسة في المعوقات التي تحد من الإلتزام بالتطبيق الكامل لمتطلبات الإفصاح المحاسبي والأسباب التي تحول دون ذلك. هدفت الدراسة الى التركيز على وضع إطار علمي لتدارس واقع التطبيق العملي للمعايير المحاسبية، وعلى وجه الخصوص معيار العرض والإفصاح العام، وتشخيص الأسباب

(1) مصطفى نجم البشاري علي، مدي ملائمة معايير المحاسبة والمراجعة الدولية لتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية، (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2002م).

(1) عدنان بن عبدالله الملحم، معوقات وأسباب عدم الإلتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية، (البحرين: جامعة البحرين، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد السادس، العدد الأول، 2003م).

والمعوقات التي تحول دون إلتزام الشركات المساهمة السعودية بالتطبيق الكامل لمتطلبات الإفصاح المحاسبي عند إعداد التقارير المالية السنوية بعد أن أصبح المعيار ملزماً من قبل الجهات الرسمية. إعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي والإستنباطي والإستقرائي ومنهج التحليل الوصفي المستند على المعلومات المستقاة من المسح الميداني لعينة الدراسة. بينت نتائج الدراسة أن أسباب عدم الإلتزام تتمثل في ضعف آلية الإلزام، وضعف البرامج التعليمية، وقلة المحاسبين المؤهلين، إضافةً الى ضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة. أوصت الدراسة بقيام الجهات المسؤولة بتذكير الشركات بمتطلبات الإفصاح الإلزامية، وفرض عقوبات صارمة في حالة ثبوت عدم إلتزامها، والعمل على إنشاء وحدة إشراف ومراقبة للتأكد من تطبيق الإفصاح المحاسبي، بالإضافة الى تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية بصورة مستمرة للتعريف بمفاهيم وأهداف المحاسبة وكذلك معايير الإفصاح المحاسبي، بهدف مواكبة التطورات والمستجدات التي تطرأ في مجال الفكر المحاسبي.

10. دراسة كوثر محمد موسى بشير، 2003م (أثر المعايير المحاسبية على الإفصاح المالي في البنوك الإسلامية)⁽²⁾.

هدفت الدراسة الى تحديد إيجابيات وسلبيات تطبيق المعايير المحاسبية، وأثر ذلك على القوائم المالية ومستخدمي هذه القوائم. تناولت مشكلة الدراسة مدى إلتزام البنوك الإسلامية بتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية والمعوقات التي تواجه عملية التطبيق. إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والإستنباطي والإستقرائي، وتوصلت الدراسة الى نتائج منها، أن إلتزام البنوك بتطبيق هذه المعايير ضعيف للحد البعيد، وأن الكوادر العاملة في هذه البنوك لم تكن مدربة لتطبيق هذه المعايير. أوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات بصورة مستمرة حول هذا الموضوع بإعتباره قضية محاسبية حديثة نسبياً، وعلى إدارة البنوك العمل على تأهيل وتدريب العاملين لتجويد تطبيق هذه المعايير وإيجاد وسيلة لمتابعة التطبيق لتفادي التجاوزات الخاصة بنصوص وفقرات المعايير الإسلامية.

11. دراسة صالح محمد السيد، 2004م (الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق)⁽³⁾.

تناولت الدراسة الإفصاح في الفكر المحاسبي من خلال الإطار التشريعي للإفصاح في الأردن، المتمثل في القوانين والتشريعات والتعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية. هدفت الدراسة الى التعرف على مدى تطبيق الشركات الصناعية المساهمة في الأردن لتعليمات الإفصاح الصادرة عن المعيار الدولي رقم (1) ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ودرجة الإلتزام بها. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، هل تختلف الشركات الصناعية الأردنية المساهمة في السوق الأول في درجة الإلتزام بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير هيئة الأوراق المالية؟ هل هنالك علاقة بين مجموع حقوق المساهمين ودرجة الإلتزام بالإفصاح؟ هل هنالك علاقة بين العائد على الإستثمار ودرجة الإلتزام بالإفصاح؟. إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والإستنباطي والإستقرائي لإختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة الى نتائج منها، هنالك إلتزام عالٍ من الشركات الصناعية الأردنية بمتطلبات

(2) كوثر محمد موسى بشير، أثر المعايير المحاسبية علي الإفصاح المالي في البنوك الإسلامية، (الخرطوم: جامعة جوبا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2003م).

(3) صالح محمد السيد، الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2004م).

الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وهيئة الأوراق المالية. أوصت الدراسة بضرورة التشديد على الشركات للإلتزام بالإفصاح الدولي، واتخاذ العقوبات الملائمة للشركات غير الملتزمة، والعمل على خلق ثقافة لدي الجمهور والأطراف التي تستخدم البيانات المالية بهدف تضيق فجوة التوقعات بين المستثمرين والمعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة .

12. دراسة أبو بكر سعيد محمد، 2004م (مدي توافق السياسات والقواعد المحاسبية المتبعة بالمصارف التجارية في الجماهيرية العظمى مع معيار المحاسبة الدولي رقم (30))⁽¹⁾.

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي، هل هنالك إختلاف جوهري بين القواعد والسياسات المتبعة لإعداد القوائم والتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية وبين متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (30)؟. تناولت الدراسة مفهوم الإفصاح في الفكر المحاسبي والأساليب الأساسية له، ومستوياته، والمعوقات التي تعيق تطبيق الإفصاح، والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، وهدفت الدراسة الى توضيح المتطلبات المختلفة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (30) ومدي توافرها في المصارف التجارية الليبية، ومدي إنسجامها وتوافقها مع السياسات والقواعد المحاسبية المتبعة في المصارف التجارية الليبية. إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والإستنباطي والإستقرائي والتحليل الوصفي، وتوصلت الدراسة الى نتائج مفادها أن البيانات والمعلومات والتقارير المالية التي تعدها المصارف التجارية الليبية تتلائم مع متطلبات معيار الإفصاح الدولي رقم (30)، وأن تطبيق هذا المعيار يؤدي الى إتخاذ قرار بشكل أفضل مما يعني أن متخذي القرارات بالمصارف التجارية الليبية يدركون أهمية تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية. أوصت الدراسة بتوعية جميع العاملين في المصارف الليبية بأهمية معايير المحاسبة، وأهمية المعلومات المحاسبية ودورها في صناعة القرار .

13. دراسة وليد زكريا صيام، 2005م (إيجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن)⁽²⁾.

تناولت الدراسة فكرة تدويل المعايير المحاسبية، والعوامل التي دعت الى وجود معايير محاسبية دولية، واستعراض الهيئات التي تعمل على إعداد المعايير على المستوى الدولي والإقليمي. هدفت الدراسة الى التعرف على درجة تأييد القائمين على مهنة المحاسبة للإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن، والإيجابيات التي يمكن تحقيقها، والمعوقات التي تحد من الإلتزام بتطبيق هذه المعايير في الأردن، واستعرضت الدراسة المشكلة من خلال التساؤلات التالية، ما مدي تأييد القائمين على مهنة المحاسبة للإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن؟ ما الإيجابيات التي يمكن تحقيقها من خلال عملية التطبيق؟ ما المعوقات التي تحد من الإلتزام بتطبيق هذه المعايير؟. إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، والإستنباطي والإستقرائي، والتحليل الوصفي عن طريق الإستبانة لإختبار الفرضيات. بينت نتائج الدراسة أن هناك تأييد كبير للإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن، لما لهذا التطبيق من إيجابيات، وأن هنالك معوقات تحد من الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، تتمثل في إختلاف الظروف الإقتصادية، الثقافية، الإجتماعية والحضارية، والتفاوت في المفاهيم والسلوكيات والقيم السائدة، وإختلاف القوانين والتشريعات، والتفاوت في دور الهيئات والجمعيات المهنية

(1) أبو بكر سعيد محمد، مدي توافق السياسات والقواعد المحاسبية المتبعة بالمصارف التجارية في الجماهيرية العظمى مع معيار المحاسبة الدولي رقم (30)، (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م).

(2) وليد زكريا صيام، إيجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن، (عمان: مجلة إدارة الأعمال، المجلد الأول، العدد الثاني، 2005م).

المناطق بها الإشراف على مهنة المحاسبة. شملت توصيات الدراسة أهمية تنمية مهارات وقدرات وكفاءة العاملين في الأقسام والدوائر المالية في الشركات لتمكينهم من المنافسة العالمية، بالإضافة إلى إعادة النظر في أسس منح تراخيص مزاول مهنة التدقيق بحيث يتم التأكد من قدرتهم على إستيعاب التغيرات الدولية في مجال الفكر المحاسبي، والتعامل مع معايير المحاسبة والتدقيق الدولية.

14. دراسة أبوبكر عبد الباقي محمد الطيب، 2005م (دور الإفصاح المحاسبي في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة) (1).

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، هل الإفصاح المحاسبي يساهم في تضيق فجوة التوقعات، هل الإفصاح عن حدود ومسئولية كل من الإدارة ومراقبي الحسابات فيما يختص بإعداد القوائم المالية ومراجعتها يساعد في الحد من هذه الفجوة؟. هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة وأسبابها ومستوياتها ودور الإفصاح المحاسبي في الحد منها. إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والإستنباطي والإستقرائي والتحليل الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها، هنالك تقصير من قبل مراجعي الحسابات بشأن الإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بوجود تحريف جوهري وغش في البيانات والمعلومات المعدة لمقابلة إحتياجات مستخدمي القوائم المالية، وأن الإفصاح المحاسبي له دور مهم في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة. أوصت الدراسة بضرورة قيام المنظمات العلمية والمهنية المحاسبية بنشر الوعي والتثقيف المحاسبي بين فئات مستخدمي القوائم المالية، ومعالجة أسباب فجوة التوقعات.

15. دراسة فارس جميل الصوفي، 2006م (تحليل العلاقة بين مدي تطبيق معايير المحاسبة الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان) (2).

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومؤشرات الأداء المالي للشركات الصناعية في الأردن من ناحية درجة التطبيق. طرحت الدراسة المشكلة من خلال التساؤلات التالية، هل تلتزم الشركات الصناعية المساهمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية؟ هل هنالك علاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية والأداء المالي لتلك الشركات. إتبعنا الدراسة المنهج التاريخي والإستنباطي والإستقرائي والتحليل الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها، وجود علاقة بين تطبيق المعايير الدولية وكفاءة الأداء المالي للشركات مقاسة بالقيمة السوقية للسهم، وعائد السهم الواحد، وأن درجة التطبيق جيدة، وأوصت الدراسة بزيادة درجة التطبيق حتى تصل إلى مستوى أعلى من الدرجة الحالية والعمل على تدريب موظفي الدوائر المالية على كيفية التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية وأن يتم التدريب من قبل جهات مهنية مختصة ذات خبرة مهنية عالية .

16. دراسة محمد آدم محمد هارون، 2006م (الإفصاح التام في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة العامة السودانية) (1).

(1) أبوبكر عبد الباقي محمد الطيب، دور الإفصاح المحاسبي في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005م).

(2) فارس جميل الصوفي، تحليل العلاقة بين مدي تطبيق المحاسبة الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة في بورصة عمان، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2006م).

(1) محمد آدم محمد هارون، الإفصاح التام في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة العامة السودانية، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م).

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، ما مدى وفاء القوائم والتقارير المالية المنشورة في السودان بمتطلبات الإفصاح التام؟ ما مدى وفاء متطلبات الإفصاح التام للإحتياجات الواقعية لمستخدمي القوائم المالية، ومن أهداف الدراسة التعرف على القوائم والتقارير المالية المنشورة، وطرق الوفاء بالإحتياجات الرئيسية من المعلومات التي توفرها هذه التقارير في ظل تنوع البيانات والمعلومات، وتوضيح طرق الإفصاح التام في التقارير المالية للشركات المساهمة السودانية. إعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي والإستنباطي والإستقرائي لإختبار الفرضيات، ومن نتائج الدراسة، أن التقارير المالية المنشورة ذات الغرض العام لا تفي بإحتياجات مستخدمي هذه القوائم وأن درجة الإفصاح تختلف من منشأة لأخرى، وأوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات المساهمة السودانية بإعداد قوائمها وفقاً للنماذج المرفقة بمعيار الإفصاح، وعلى مراجعي الحسابات الخارجيين التقرير عن ذلك صراحةً في تقاريرهم.

17. دراسة زينب محمدالحسن عبدالرحيم، 2006م (معيار الإفصاح الدولي وأثره في تحديد الوعاء الضريبي(ضريبة أرباح الأعمال))⁽²⁾.

من أهداف الدراسة الى إلقاء الضوء على بعض المشاكل التي تواجه تطبيق المعايير المحاسبية عند تحديد الوعاء الضريبي، من خلال التعرف على واقع تطبيق معيار الإفصاح الدولي. تمثلت مشكلة الدراسة في أن عدم الإفصاح المحاسبي يعتبر من المعوقات التي تواجه المفتش الضريبي، وأن المكلفين لا يفصحون عن دخولهم بصورة صادقة بإعتبار أن الجهات الضريبية تميل الى عدم تصديقهم وتلجأ الى التقديرات الجزافية. إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والإستنباطي والإستقرائي وأسلوب دراسة الحالة، وخلصت الدراسة الى نتائج منها، أن هناك نسبة كبيرة من الشركات لا تمتلك نظام محاسبي ولا يوجد لديها محاسبين متخصصين ناهيك عن الإفصاح المحاسبي ومتطلباته، ولا يوجد لديهم إهتمام بإعداد حسابات مراجعة صحيحة وعادلة وذلك بقصد التهرب الضريبي وبالتالي ضياع جزء كبير من الدخل القومي، وأوصت الدراسة بضرورة إلزام بعض الشركات بإمسك مجموعة دفترية منتظمة، بالإضافة الى تدريب وتأهيل المحاسبين لرفع كفاءتهم وتنويرهم بالتطورات العلمية في مجال الفكر المحاسبي.

18. دراسة مها فرح الأمين محمد، 2007م (مشاكل عدم الإلتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السودانية وطرق معالجتها)⁽¹⁾.

تناولت الدراسة الإفصاح المحاسبي في الشركات السودانية من خلال التعرف على القوائم المالية للشركات المساهمة ومدى توافر متطلبات الإفصاح فيها، وتسليط الضوء على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمعرفة نوعية المعلومات الملائمة التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية، ومن أهداف الدراسة التعرف على المعوقات والأسباب التي تحول دون التطبيق الكلي للإفصاح الإلزامي، وتوسيع القاعدة المعلوماتية عن الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه، وطرقه، ومتطلباته. إستعرضت مشكلة الدراسة بعدم إلتزام بعض المنشآت والشركات السودانية بتطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في معيار العرض والإفصاح العام عند إعداد

⁽²⁾ زينب محمدالحسن عبدالرحيم، معيار الإفصاح الدولي وأثره في تحديد الوعاء الضريبي(ضريبة أرباح الأعمال)، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م).

⁽¹⁾ مها فرح الأمين محمد، مشاكل عدم الإلتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السودانية وطرق معالجتها، (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م).

تقاريرها المالية، بالإضافة الى عدم وجود قوانين ملزمة تبين متطلبات الإفصاح المحاسبي الذي يجب الوفاء بها. اعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي والإستنباطي، والإستقرائي، وتوصلت الدراسة الى نتائج منها، أن آلية الإلزام ضعيفة لتطبيق متطلبات الإفصاح، وعدم وجود بورصة فعالة للأوراق المالية، ولجوء الإدارة الى إخفاء بعض بنود الإفصاح الإلزامية خوفاً من المنافسين في السوق. أوصت الدراسة بفرض عقوبات مالية صارمة للشركات التي لا تلتزم بتطبيق معايير الإفصاح المحاسبي، وإنشاء وحدة إشراف ومراقبة للتأكد من الإلتزام بالإفصاح المحاسبي.

يتضح من عرض الدراسات السابقة أنها تناولت خمس نقاط أساسية. الأولى، تتمثل في أهمية المعايير المحاسبية للأطراف التي تستخدم البيانات والمعلومات المحاسبية، بإعتبارها مرشداً لإتخاذ القرارات الاقتصادية المتنوعة وخاصةً في مجال قرارات الإستثمار. الثانية، ركزت على موضوع الإلتزام من عدمه بتطبيق المعايير المحاسبية، وبصفة خاصة معايير الإفصاح المحاسبي. الثالثة، تناولت المعوقات والمشاكل والأسباب التي تحد من الإلتزام بتطبيق الإفصاح المحاسبي. الرابعة، ركزت على الإيجابيات التي يمكن أن تتحقق عند الإلتزام بتطبيق الإفصاح المحاسبي لكل مستخدمي القوائم المالية، والأخيرة ركزت على أهمية إتساق وتوحيد المعايير على المستوي الدولي والإقليمي، وكانت معظم التوصيات ركزت على ضرورة الإلتزام بالمعايير المحاسبية، والتأهيل العلمي والعملية للمحاسبين والمراجعين لمواكبة التطورات التي تستجد في بيئة المحاسبة.

يري الباحث أن ما تم تناوله في هذه الدراسات يصلح أن يكون مرتكزاً ومعيناً لإنجاز دراستي، بإعتباره يرتبط بصورة مباشرة بموضوع دراستي، والتي تتناول أثر تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية علي مستخدمي القوائم المالية.